

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥١٧٢

الجمعة، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد وانغ غوانغيا (الصين)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد دنيسف

الأرجنتين السيد ميورال

البرازيل السيد فالي

بنن السيد آدشي

الجزائر السيد بعلي

جمهورية تنزانيا المتحدة السيد منونغي

الدانمرك السيد فابورغ - أندرسن

رومانيا السيد دومترو

فرنسا السيد دلا سابلير

الفلبين السيد باخا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد طومسن

الولايات المتحدة الأمريكية السيد هوليداي

اليابان السيد كتاوكا

اليونان السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

التقرير نصف السنوي الأول المقدم من الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2005/272)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

التقرير نصف السنوي الأول للأمين العام المقدم

إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن

١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2005/272)

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد تيري رود - لارسن، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

تقرر ذلك.

أدعو السيد رود - لارسن إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

أرحب بحضور معالي السيد كوفي عنان، الأمين العام، هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2005/272، التي تتضمن التقرير نصف السنوي الأول للأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد تيري رود - لارسن، المبعوث الخاص

للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وأعطيه الكلمة الآن.

السيد رود - لارسن (تكلم بالانكليزية): كان يوم

٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ يوماً تاريخياً للشعبين اللبناني والسوري وللشرق الأوسط بلا شك. فالانسحاب الواضح للقوات السورية من لبنان؛ والإشعار الرسمي الذي قدمته سورية للأمم المتحدة، من خلال رسالة وزير الخارجية فاروق الشرع إلى رئيس مجلس الأمن وإلى الأمين العام، بأن سورية قد سحبت كل قواتها وأصولها العسكرية وجهاز استخباراتها من لبنان: تلك أحداث بالغة الأهمية دون شك.

لقد كانت الحرب الأهلية اللبنانية هي التي أدت إلى نشر قوات أجنبية في الأراضي اللبنانية. والآن، بعد ٣٠ عاماً من اندلاع الحرب الأهلية، فإن الانسحاب السوري التام والكامل من لبنان يمثل خطوة هامة ذات مغزى نحو إنهاء أحلك فصول التاريخ اللبناني. والانسحاب السوري التام من لبنان يمثل أيضاً إجراء رئيسياً هاماً نحو إنهاء أبعدي للتدخل الأجنبي الذي اتسمت به الأوضاع السياسية اللبنانية طوال عقود.

ولذلك، نرحب بالرسالة التي وجهتها الحكومة السورية إلى الأمين العام وتخطره فيها رسمياً بأن سورية قد أتمت سحب كل قواتها، وأصولها العسكرية وجهاز استخباراتها من لبنان. ونرحب مرة أخرى بالتزام سورية بالتنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والوفاء بالتزاماتها بموجب ذلك القرار.

وبغية التحقق من الانسحاب التام والكامل للقوات السورية، أوفد الأمين العام بعثة من الأمم المتحدة للتحقق. والبعثة، التي أنشئت باتفاق تام مع الحكومتين السورية واللبنانية، قد وصلت إلى دمشق في ٢٦ نيسان/أبريل. وطلب الأمين العام إلى حكومتي سورية ولبنان أن تتعاونتا مع البعثة

المطلق الذي حصلت عليه حكومة ميقاتي الجديدة في البرلمان اللبناني، والذي اجتازت فيه التصويت على الثقة في ٢٧ نيسان/أبريل بتأييد ١٠٩ أصوات مقابل صوت واحد وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت. ونحن نرى أن ذلك التصويت هو انعكاس قوي لإرادة الشعب اللبناني ومصادقة على تعهد السيد ميقاتي بإجراء الانتخابات في موعدها.

ولقد ساورنا قلق شديد إزاء احتمال تأجيل الانتخابات. وكان من الممكن أن يتسبب هذا التأجيل في تفاقم الخلافات السياسية في لبنان وتهديد أمن البلد واستقراره ورضائه. ولذلك كان لدى الأمين العام اقتناع شديد بوجوب إجراء الانتخابات في موعدها ودون تأخير.

الانتخابات ينبغي أيضا إجراؤها وفقا للقانون الانتخابي المقبول على نطاق واسع لدى الشعب اللبناني. علاوة على ذلك، ومن أجل ضمان إمكانية إجراء الانتخابات البرلمانية بطريقة حرة وموثوق بها، ما فتئنا نناقش مع حكومة لبنان إمكانية تقديم مساعدة تقنية من الأمم المتحدة. وسيصل إلى بيروت خبراء من الأمم المتحدة في مجال الانتخابات أوائل الأسبوع المقبل، وهناك تفاهم تام على ذلك من حكومة لبنان. وسوف يسعى أولئك المستشارون إلى مساعدة الحكومة في التحضير لهذه الانتخابات الحرة الموثوق بها.

ولقد شجّع الأمين العام أيضا الفكرة المتمثلة في دعوة مراقبي انتخابات دوليين إلى مراقبة الانتخابات. وسنواصل، بتعاون وثيق مع الاتحاد الأوروبي على الأخص، حوارنا البناء حول تلك المسألة مع حكومة لبنان.

لقد أحرزت الأطراف تقدما كبيرا وملحوظا نحو تنفيذ بعض الأحكام التي يتضمنها القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ولكن لا يمكننا حتى الآن أن نشهد رسميا على أنه تم الوفاء بمتطلبات القرار. وإننا ننتظر تقرير بعثتنا للتحقق.

تعاوننا كاملا، وأن تقدما كل المعلومات والوثائق ذات الصلة بالنشر السابق للقوات والأصول العسكرية والاستخبارات السورية في لبنان. وقد أكدت الحكومتان للأمم المتحدة أنهما ستساعدان البعثة في مهمتها ذات الأهمية. وسيحيل الأمين العام في المستقبل القريب استنتاجاته المتعلقة بالانسحاب السوري بوصفها تمة لتقريره الحالي إلى المجلس.

والانسحاب التام والكامل للقوات والأصول العسكرية والاستخبارات السورية من لبنان سيتطلب إعادة تعريف أوسع نطاقا للروابط الوثيقة الطويلة الأمد بين سورية ولبنان. وفي هذا الصدد، يتوقع أن يحرز البلدان تقدما كبيرا نحو إنشاء تمثيل دبلوماسي في عاصمتيهما وإضفاء الصبغة الرسمية المناسبة على علاقتهما الخاصة. وهذه المسألة، بالطبع، هي من قبيل الشؤون الثنائية.

والأمين العام لم يكتف في جهوده خلال الشهور الستة الماضية بإيلاء أولوية عليا خاصة لذلك الحكم من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) الذي يطالب بانسحاب كل القوات الأجنبية المتبقية من لبنان؛ بل إنه أولى أيضا أهمية كبرى بصورة خاصة للاحترام والاستعادة الكاملة لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي. وكان انسحاب القوات الأجنبية شرطا مسبقا لاستعادة السيادة الكاملة للبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

وثمة شرط مسبق آخر، شرط يدلل بوضوح شديد على تحقق السيادة والاستقلال السياسي لأي ديمقراطية، ألا وهو إجراء انتخابات برلمانية حرة موثوق بها. ولذلك، يولي الأمين العام أولوية عليا للغاية لمسألة الانتخابات البرلمانية اللبنانية أيضا.

ونشيد بقرار حكومة رئيس الوزراء ميقاتي القاضي بإجراء الانتخابات في موعدها وكما كان مقررا لها، أي بدءاً من ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٥. ونرحب أيضا بالتأييد

بأن التنفيذ الكامل لجميع متطلبات القرار سيساعد على تمكين شعب لبنان والمنطقة بأسرها من البدء بإزالة الآثار المكبلة والمقيدة لماض مؤرق.

ونؤمن أيضا بأن التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بدعم ومشاركة نشيطة من الأمين العام، سيضع سابقة هامة، إذ سيرهن على التزام المجتمع الدولي بالتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد مجددا إيمان الأمين العام بأن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) ينبغي أن يستمر بطريقة تضمن على أحسن وجه استقرار ووحدانية لبنان وسورية والمنطقة برمتها.

وسيبقى الأمين العام تحت تصرف مجلس الأمن وهو مستعد للاستمرار في مساعدة الأطراف على التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد رود - لارسن على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

وفيما يتعلق بدعوة المجلس في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى حل ونزع سلاح جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، أجرت الأمم المتحدة حوارا مع بعض الأطراف حول هذا الأمر، ولكنني أتوقع تكثيف حوارنا بهذا الشأن في الأشهر المقبلة.

وبالنسبة إلى دعم المجلس لبسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية، لا تسيطر حكومة لبنان حتى الآن بشكل كامل على جميع أراضيها. ولدى الأمين العام إيمان قوي بضرورة بذل المزيد من الجهود لتلبية دعوة المجلس إلى إجراءات موسعة لضمان عودة السلطة الفعالة للحكومة في شتى أرجاء جنوب لبنان. وسيشمل ذلك نشر قوات مسلحة لبنانية إضافية، بما في ذلك نشرها على طول الخط الأزرق. كما نتوقع من حكومة لبنان أن تبسط سيطرتها على الأراضي اللبنانية التي جلت عنها القوات السورية.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا دعوة الأمين العام التي حث فيها جميع الأطراف المعنية على الامتثال دون تأخير لجميع متطلبات القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). كما نحث جميع الأطراف، عملا بالقرار، على تنفيذه وتنفيذ جميع القرارات الأخرى المتعلقة باستعادة لبنان سلامته الإقليمية وسيادته الكاملة واستقلاله السياسي بشكل كامل. ولدينا إيمان قوي